الأمم المتحدة

E/2015/NGO/47

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 June 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥

٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الرابطة الدولية لأخوات المحبة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

220615 080615 15-08598 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

ترحب الرابطة الدولية لأخوات المحبة بالنهج الشامل والقائم على حقوق الإنسان إزاء أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن تكون تلك الأهداف تحويلية، وتتصدى لأوجه عدم المساواة بين الأفراد التي ما زالت تكرس التمييز. وتقوم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بدور حيوي في التوعية بأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وفي رصدها وتقييمها، وفي وضع برامج فعالة في المجتمعات المحلية تكفل عدم التخلي عن أحد. وتعد الشراكات التعاونية بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، أمراً بالغ الأهمية في بلوغ الأهداف وتحقيق المساواة للجميع.

وينبغي الاحتفاء بالأهداف الإنمائية للألفية لإرسائها أسس إطار تدريجي وتحولي وشامل للتنمية. ويتعين أن تعزز أهداف التنمية المستدامة هذا التراث، وتكفل ألا يتخلف أحد عن الركب. وينبغي الإشادة بعملية التشاور الجارية بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي عملية تبعث على التفاؤل، وإن كان يمكن أيضا إدخال تحسينات عليها. ومن المهم ألا يقتصر الأمر على التشاور مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، بل أن يجري أيضا الاستماع إليهما، وألا يُكتفى بمجرد إشراكهما في خطة للتنمية لا تعكس احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين الذين تمثلهم المنظمات غير الحكومية. ويجب تأمين الدور المحدد للمنظمات غير الحكومية، بوصفها منظمات مسؤولة اكتسبت خبرة في تنفيذ ورصد وتقييم التغيرات على مستوى القواعد الشعبية، ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولكي تحقق خطة التنمية المستدامة نجاحا، يجب أن تتوافر لجميع أصحاب المصلحة القدرة على صياغة الخطة والتأثير فيها وتنفيذها، فضلا عن بناء القدرات. ويمكن للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أن يحققا طفرات تحولية لبناء عالم متقدم النمو على نحو مستدام. وهما قادران أيضا على الإسهام في رصد وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الخطة. ولذلك، فإن الشراكات بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحكومات والأمم المتحدة في جميع مراحل التنفيذ والرصد والتقييم هي جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة.

ويسود اهتمام متزايد بالمبادرات التي تشجع مشاركة الجمهور وإسهامه في التنمية المستدامة. ومن المهم للغاية إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في وضع وتنفيذ ورصد أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الإسهام في المفاوضات والمناقشات بشأن الأهداف والمؤشرات. ومن خلال تحسين إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في

وضع وتنفيذ خطة التنمية المستدامة، يمكن تفادي كثير من أوجه القصور الهيكلية التي تحد من نجاح الأهداف الإنمائية للألفية.

والمنظمات غير الحكومية مؤهلة بشكل جيد للقيام بما يلي:

(أ) تعزيز النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) المساهمة في تحقيق الأهداف؛

(ج) زيادة التوعية بأهداف التنمية المستدامة، وخاصة بين الفئات الضعيفة والمهمشة والمجتمعات المحلية النائية؛

(د) تحديد وتحسين فهم السياقات والأوضاع والنُهج المختلفة التي تتبعها المجتمعات المحلية إزاء التنمية المستدامة؛

(هـ) جمع المعلومات والمؤشرات وتقييم التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المتفق عليها؛

(و) إفساح المجال لتمكين المجتمع المدني من المشاركة في أنشطة التنمية المستدامة، ومن أن يقوم من خلال تلك الأنشطة بإعمال حقوق الإنسان للأفراد، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والقدرات الحالية للحكومات ومواردها غير كافية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والمنظمات غير الحكومية قادرة على زيادة القدرات من خلال شبكاتها ونشرها برامج التنمية المستدامة بشكل فعال. وهي منظمات مسؤولة، وستتمكن من تنفيذ وجهات نظر المجتمع المدني في برامج للتنمية المستدامة. ومن شأن هذه المشاركة أن تعزز مشروعية البرامج في المجتمعات المحلية وبين الفئات الضعيفة والمهمشة. وببساطة، فإن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لن تتحقق بدون تحسين إدماج المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

ويتعين لذلك إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في المفاوضات وفي وضع مؤشرات وغايات لعمليات صنع القرار. والمنظمات غير الحكومية قادرة أيضا على وجه التحديد على الإسهام في رصد وتقييم التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة، وليس فقط على وضعها وتنفيذها. ومن شأن تحسين مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يعزز أيضا نجاح الشراكات التعاونية بين المنظمات غير الحكومية والحكومات والأمم المتحدة، على نحو يمكنها من التركيز على الهدف.

وتشكل النساء والفتيات غالبية الأفراد الذين يعيشون في فقر، وتتعرض لعدم مساواة مستمرة متعددة الأبعاد. وتعد المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهن أمورا بالغة الأهمية للتنمية المستدامة، وعنصرا أساسيا في القضاء على الفقر. وقد نُص على هذا صراحة في إعلان الدوحة.

ووسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتمويلها ليست محايدة جنسانيا. فالموارد المالية، إذا ما جرى حشدها، وكيفية القيام بذلك، لها آثار واضحة على حقوق الإنسان للمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ ويجب اعتبار المساواة بين الجنسين وسيلة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدبيرا هاما في مجال السياسات للبلدان التي ترغب في تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية. ولا يمكن النظر في أهداف التنمية المستدامة وتمويل التنمية ووسائل التنفيذ بمعزل عن بعضها البعض. وبدلا من ذلك، يجب الاتفاق على نهج متسق ومتكامل وتكاملي إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لكي تحقق الخطة نجاحا.

وحاليا، لا تتضمن المسودة الأولية لتمويل التنمية أي إشارة إلى الموارد المكرسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وهذا أمر غير مقبول وينبغي تصويبه من أجل إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. و يجب أن يدعم تمويل التنمية إيلاء الاعتبار إلى أن النساء والفتيات أكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب، وأن يعكس الحاجة الأساسية لتحسين تيسير إدماج النساء والفتيات في التنمية. ودُعِمَت هذه المبادئ والاحتياجات بالأدلة في العرض الشفوي للبيان المشترك بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المسودة الأولية لتمويل التنمية، الذي قُدم في دورة الصياغة الثانية، وينبغي دعم هذه المبادئ والحاجات وإدماجها في المناقشة بشأن التنفيذ.

وينبغي أن يسهم تمويل التنمية في تحقيق التنمية الاجتماعية، وبالتالي فإنه يقتضي رصدا وتقييما نزيهين يضعان المواطنين في موضع الأولوية. وينبغي للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تظهر كفاءاتها في الإسهام في تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة والاجتماعية المتفق عليها على النحو المبين في إعلان ريو وإعلان كوبنهاغن وإعلان ومنهاج عمل بيجين. ورغم أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص لديها القدرة على إفادة الجميع، فإنها يمكن أيضا أن تعزز إيكال مهمة التنمية الاجتماعية إلى القطاع الخاص، الذي تسفر مصالحه الخاصة عن برامج إنمائية لا تمنح الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة والمهمشة. ويعد الرصد والتقييم النزيهان ضروريين أيضا لتعزيز الامتثال التام للإعلانات التي سبق الاتفاق عليها. والمنظمات غير الحكومية، كمنظمات مسؤولة لأصحاب مصلحة

متعددين، لها دور محدد تؤديه في ضمان أن تحقق آليات تمويل التنمية النتائج اللازمة لكي تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ناجحة.

ويجب أن تأخذ أهداف التنمية المستدامة في الحسبان أن فئات بعينها، كالنساء والفتيات، أكثر عرضة لخطر التأخر عن الركب. وينبغي الاعتراف بأن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وخاصة المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والمنظمات النسائية، تضطلع بدور في منع ذلك من الحدوث، وفي ضمان أن تشارك المرأة على قدم المساواة في خطة التنمية المستدامة، لأنها تقوم بدور فعال وتنفذ التغيير على مستوى القواعد الشعبية. وتحفز الأهداف الإنمائية للألفية مبدأ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال التنمية (الهدف ٣). ويجب أن تعزز أهداف التنمية المستدامة هذا المبدأ؛ ويجب إشراك المرأة في جميع مستويات اتخاذ القرار بشأن أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها.

ويتعين الإشارة إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لم تتصد بالقدر الكافي إلى كثير من المسائل الحاسمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية، والتمكين الاقتصادي، والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، والتعليم، وفقا لإعلان ريو وإعلان كوبنهاغن وإعلان ومنهاج عمل بيجين. ويجب إدماج المبادئ والإجراءات المبينة في هذه الإعلانات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتصدي لها من خلال أهداف التنمية المستدامة.

ومن دواعي القلق أن أهداف التنمية المستدامة هي حاليا ''أهداف عالمية تطلعية''، ويمكن تعديلها بما يناسب ''الظروف الوطنية'' (الديباجة، الفقرة ١٨). وعلى الرغم من أن من المهم أن تحقق السياسات التنمية المستدامة، وأن تقترن المساواة بين الجنسين بالسياقات وتتحدد بحسب الثقافات ويجري تكييفها بما يلائم المجتمعات المحلية، فثمة احتمال في أن تؤدي الخطط الوطنية إلى إضعاف قوة التنمية المستدامة والغرض منها، على نحو يضر بالجميع. ومن شأن عدم المرونة على نحو لا داعي له في أهداف التنمية المستدامة، أن يترك النساء والفتيات معرضات بصفة خاصة للضعف، نظرا لأن الفوارق الحالية ستستمر، ومن المحتمل أن تتفاقم، وسينتفي إحراز التقدم.

ويجب لأهداف التنمية المستدامة أن تؤكد من جديد الالتزامات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وأن تسهم في تحقيق هذه الالتزامات، التي سبق أن أُنفِق عليها وجرى التصديق عليها. ويجب أيضا إدماج هذه الالتزامات في جميع أهداف التنمية المستدامة في شكل نُهج قائمة على حقوق الإنسان ومراعية لنوع الجنس، مع رصد سليم وقابل للتطبيق

لآليات المساءلة. وبدون القيام بذلك، لن تحقق أهداف التنمية المستدامة مغزاها، ولن تكون قابلة للتحقيق وفعالة.

ويمكن لتجديد التركيز على التصدي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها وتمويلها أن يولِّد مجموعة من الأهداف التي يمكننا أن نحققها معا. وتأمل الرابطة في أن تشجع أهداف التنمية المستدامة تعليم النساء وتمكينهن وتزويدهن بالقدرات. فحينذاك فقط، ستصبح النساء مشاركات ومساهمات على قدم المساواة في مجتمعاتهن المحلية وبلدانهن. ويقتضي مساعدة النساء والفتيات، وهن من بين أشد الفئات ضعفا، اتباع نهج متكامل يراعي الفوارق بين الجنسين، ويقدم استجابات قائمة على الأدلة. وتتيح استراتيجيات التنفيذ فرصة لإشراك المجتمع المدني والفئات المتأثرة في عمل تعاوني وشراكات من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا هو ما تقتضيه إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.